التفخيم في العربية ومستوياتها

د. عبد الحميد الأقطش *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٨/١٢/١٨ تاريخ القبول: ٢٠٠٩/٨/٥

ملخص

يتوخى البحث النظر اللغوي حول: مفهوم التفخيم ومصطلحاته في العربية، وعلاقته بالحركات والصوامت، وحراكه بين التطور والجمود، وقيمته التوليدية صرفيا ودلاليا.

وعموما فالتفخيم ظاهرة لازمة مع صوامت الإطباق (ص ض ط ظ)، واختيارية فيما عدا ذلك من الصوامت، وثمة مرونة وترخص في استعمال التفخيم، ما بين عربية نظامية، وأخرى غير نظامية، وأما عن قيمته التوليدية: فهو مجرد ظاهرة صوتية محضة، لها أثرها في بناء المَوْسَقة الداخلية للمفردات حسب.

Abstract
Emphatic Pronunciation And Its Levels In Arabic

This study intends to investigate a linguistic issue regarding to the concept of the emphatic or valorized phonemes in Arabic, its relationship with both vowels and consonants, and its generative morphological and semantic value.

Emphatic phenomenon is, generally, a necessary feature with the valorized (muṭbaqa) consonant. phonemes, i.e (ṡ.ḍ.ṭ and đ) and an optional feature with other consonants.

It is believed, in this context, that there has been some sort of development and easiness in emphasizing consonants on the level of standard and non-standard Arabic. As for the generative value, emphasizing consonants seems to be completed phonological phenomenon which practices some impact on only internal music of words.

* قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

مقدمة

ربما لا يخفى، أن مطاوي الموروث اللغوي تكاد لا تَحْفى إلاّ بشذرات ضئيلة عن مشكل (التفخيم)، سواء في التمثيل له، أو في التنظير حوله، وفي المعتاد أن تُلْحظ تلك الشذرات بحواشي التكلم عن مُشْكِل (الإمالة)؛ على الرغم من كون الإمالة أضعف ذُيُوعاً في التداول. وبلا أصالة في الكلام الفصيح البتة.

وعليه، فمن وَكْد هذا البحث أن يَنْتحي الصبغة التطورية، التي تُثير الأنظار اللغوية حول مشكل التفخيم بعامة، عبر مراحل استعماله في (العربية ومستوياتها)، من (الفصحى النظامية) إلى (الوسطى غير النظامية)، مع الاستناد في اختيار النماذج، وفي تحليلها، إلى طريقة البرهنة الإدراكية، لا المُخْتَبَريَّة.

وقد كان عُمْدة في نماذج الفصحى النظامية الملفوظ المفخم بالسماع، لدى كفاة المتعلمين من فُقهاء العربية، وأماثِلِهم من مُجيدي القُرَّاء؛ فأما في نماذج العربية الوسطى غير النظامية، فالملفوظ المفخم بالرواية لا السماع، من قراءات القرآن الكريم، ولغات العرب، ولحن العامة، ويَنْدَرج في هذا المقام أيضاً، الملفوظ المفخم بالسماع لدى المثقفين غير المختصين، بنحوهم في الأردن خاصة.

ونَهَضَتْ المباحثة في موضوع التفخيم هنا، بأربعة المحاور الموالية: مفهوم التفخيم ومصطلحاته، وعلاقته بالحركات وبالصوامت، وحِراكه بين التطور والجمود، وقيمته التوليدية؛ صرفياً ودلالياً.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح (العربية الوسطى) هو بالأساس من صَنْعة أستاذنا المستشرق الألماني (وُلْفْ ديتْريشْ فيشَرْ)، فهو يدأب في أبحاثه العديدة عن العربية وتفرعاتها إلى إطلاق هذا المصطلح على العربية المُخْتَلَطة القواعد، من الفصحى وسواها، مما يَنْحَرف عن نظامها جزئياً، وليس إلى حَدِّ المُباينة، بوصف هذا النمط (ككل) نمطاً لغوياً مُوازياً نسبياً للنمط الموحد في الفصحى النظامية، وقد غدا مصطلحاً شبه قارٍّ لدى معظم المستشرقين الألمان.

مفهوم التفخيم ومصطلحاته

شغلت عملية تسمية المسميات بالأسماء (الكلمات) بال الإنسان، منذ ابتدأ يَعي العالم من حوله، وما زالت المشغلة مستمرة إلى يومنا هذا، وفيما عدا النزعة التوفيقية الغابرة، بنحوها عند ابن فارس من أن الله – جَلَّ في عُلاه– قد "عَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا "[1]"، أي أسماء الموجودات؛ فإن النزعة الاصطلاحية السائدة تُسلِّم كلية، بأن التسمية مجرد مواضعة وتواطؤ؛ وهي تعكس نظرة أو خبرة مُنْجزها حيالها؛ الفرد والمجتمع في هذا على سواء.

وكذلك لا يَبْعُد أن تتعدد التسميات للمسمى الواحد، ومثله في موضوع البحث الماثل هنا، فثمة تتوارد عليه المصطلحات: (التفخيم، والإطباق، والفَتْح، والنَّصْب، والإشمام). وكلها من قبيل المشترك اللفظي، بل المشترك المصطلحي.

ولأن مصطلح (التفخيم) هو الأكثر شيوعاً، واستقراراً، فقد وُسِم البحث به عنواناً له. ويَمْتَدّ التكلم أسفله حول كل مصطلح على حِدة.

(١) ابن فارس: أحمد بن الحسين. **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية**، ت. مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٣، ص٣٣.

التفخيم

يرد في المصنفات اللغوية شرح لمعنى (التفخيم) بمترادفات مثل: التَّغْليظ، والتَّسْمين، والتأكيد، والرَّباوة، والحَفاوة، وَتُناظَر أحياناً بمترادفات مثل: التدقيق، والتَّنْحيف، والتَّقْليل، والنُّحولة"[١]".

وغير خفي وجود خاصيَّة مشتركة تتعالق بها هذه المترادفات، وهي خاصية الانحراف بالزيادة أو النقص عن معنى الأصل المعتاد؛ فلا يقال بالتغليظ، ولا بالتدقيق مثلاً، إلاّ مع لَمْح زيادة صفة، أو نقص صفة.

وكذلك أخذ هذا الفهم اللغوي مجراه، وبقي مُضَمَّناً ولازماً في المعنى الفني الاصطلاحي الذي صارت إليه مفردة (التفخيم) عند فقهاء الدرس الصوتي العربي، وبرأسهم سيبويه، كأول من أورد مصطلح (التفخيم) في تَكَلُّمه عن حروف (أصوات) غير أصلية في العربية، لكنها مُسْتَحْسنة في قراءة القرآن والأشعار، فذكر منها "ألف التفخيم، يعني بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصلاة، والزكاة، والحياة""[٢]"، وحافظ لاحقو سيبويه على هذا الفهم، وتناقلوه إلاّ من تعديل طفيف من جهة اللفظ أو المثال، فابن جني يقول: "وأما ألف التفخيم، فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو، نحو قولهم: السلام عليكم، وقام زيد، وعلى هذا كتبوا الصلاة، والزكاة والحياة بالواو، لأن الألف مالت نحو الواو"[٣]".

ومن ناحية عضوية فظاهرة (التفخيم) إنما تتولد بعمليتين نطقيتين تصطحبان معاً، وكلاهما يعتمد على حركة اللسان؛ فأمّا إحداهما فرئيسة أمامية، تقع في المخرج الأسناني أو اللثوي من المجرى الفموي، وفي ضوئها يأخذ الصوت صفته العضوية، من حيث المخرج، وأمّا الأخرى فثانوية خلفية، وهي الأهم، وتقع في مجرى فم الحلق بأعلاه، حيث يستعلى ظهر اللسان (ثلثه الأخير)، مُتَّخذاً شكل الاستدارة، ومقارباً جداً منطقة الحنك اللين (الطبق) على حين يرتد مُؤَخَّر اللسان (جَذْرُهُ) نحو الحلق، مُحْدِثاً تضييقاً في هذا المخرج (الحلق- طبقي)، وإذْ ما يَنْحصر الهواء هنا، فإنه يُحدث جرساً صوتياً خاصاً، أو رنيناً معيناً، هو ما يُوصف بالتفخيم.

الإطباق

التوليد اللغوي في مصطلح (الإطباق)، مرجعه المجاز العقلي، الذي به انتقل اللفظ من مفهوم عضوي لحركة اللسان نحو الطبق، إلى مفهوم سمعي، للصوت الناجز عن تلك الحركة، ويختص ذلك في العربية بأربعة صوامت (ص ض ط ظ) يلازمها الإطباق أصلاً ووجوباً، وقد أدرك فقهاء العربية منذ سيبويه خصيصة هذه الصوامت، وخلعوا عليها مصطلح (المطبقة)، يقول سيبويه: "فأما المطبقة، فالصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف (الأصوات)، لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان، ترفعه إلى الحنك. فإذا وضعت لسانك، فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف،

---

(١) انظر: ابن خالويه: **الحجة في القراءات السبع**، ت. عبدالعال سالم، بيروت، ص٤٢. ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، ت. حسن هنداوي، دمشق، ١٩٩٣، ٥٦/١. مكي، محمد بن طالب القيسي، **الرعاية في تجويد القراءة**، ت. أحمد فرحان، دار عمار، الأردن، ١٩٨٤، ص١٠٩. ابن يعيش: **شرح المفصل**، دار الكتب، ٩/ ٥٤، ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، ت. علي الضباع، دار الكتب، بيروت، ٢٩/٢: الدمياطي، أحمد البناء: **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، ت. محمد علي الضباع، وشعبان محمد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧، ص١٠٢. مالمبرج، **علم الأصوات**، ت. عبدالصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٨٤، ص١١٥. استيتية، سمير. **الأصوات اللغوية**، دار وائل، الأردن، ٢٠٠٣، ص١٤٣.

(٢) سيبويه: **الكتاب**، ت. عبدالسلام هارون، الهيئة العامة، القاهرة، ٤٣٢/٤.

(٣) ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، ٥٦/١.

وأمّا الدال، والزاي، ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن. فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بين ذلك بحصر الصوت، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها" [1].

وتكاد مقوله سيبويه هذه تطرد بحرفيتها، عند فقهاء العربية من بعده، ولا خفاء أنها مقولة تُنْبِئ عن حِذْق بحقيقة الإطباق في هذه الأصوات، على أحسن ما يُؤَكِّدُه الدرس الصوتي الحديث وتَكَلُّمٌ عن فرق ما بين الإطباق والتفخيم، سيرد في موضعه من صفحات هذا البحث لاحقاً.

الفتح والنصب:

لهذين المصطلحين شُهْرة فاشية ومُسْتَفيضة عند النحاة، فالفتح قسيم الضم والكسر، والنصب قسيم الرفع والجر، على أنهما يردان، خاصة في مباحث القراءات واللهجات، وصفاً للعملية الصوتية، التي تجري في منطقة الطبق، على النحو المراد من مَفْهومَيْ التفخيم والإطباق، وبلا أدنى ملابسة. ومصطلح الفتح هو الأشيع استعمالاً. وهو يرد في تناظر مع مصطلح "الإمالة"، تلك التي تُنَسَّب في كتب التراث إلى لهجات شرقي جزيرة العرب في نجد وأرباضها، على حين يُنَسَّب الفتح إلى لهجات غربي جزيرة العرب في الحجاز وأرباضها[2]. ومن المهم هنا التَّحُّوط في مفهوم الفتح، فليس المقصود به تلك الحركة النظامية العادية والموسومة بـ (الفتحة الخالصة)، وإنما (التفخيم)، أي الفتح المعدول عن جهة الفتح النظامي. إلى شيء من الضم.

ومثل هذا التحوط يلزم قوله عن (الإمالة) فهي ليست علامة (الكسرة الخالصة) بل معدولة عنها؛ ولأن الرسم الكتابي قد أوجد، منذ زمن الخليل بن أحمد، رمزين لهذين المصطلحين، أي (الفتح والنصب)، فلم يكتب لهما استقرار مصطلحي في مفهوم التفخيم، وبقي استعمالاً محصوراً وجزئياً.

الإشمام

تدل المادة الخام (ش، م، م) وما قد يتفرع منها من صرفيات، على معنى لغوي عام، يفيد المقاربة أو المداناة. وعن هذا المعنى اللغوي نشأ مصطلح (الإشمام). ولم يُجاوز التنظير به في الدرس اللغوي سوى مسألتين، وليستا على قدر من الذيوع والأهمية. وهما: إشمام الوقف، وإشمام المماثلة.

- إشمام الوقف: ومشغلة هذه المسألة محصورة في كيفية الوقف على المقطع القصير المفتوح، من نمط (ص ح، صامت + حركة الضمة غالباً) عند مجيئه بدرج البنية، نحو الوقف على النون بآخر كلمتي: "مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ" (١١/١٢ يوسف) و"أَتُحَآجُّونَنَا" (١٣٩/٢ البقرة)، وعند مجيئه آخر البنية، نحو الوقف على الهمزة في: "يَتَفَيَّأُ" (٨٤/١٦ النحل). ومعتاد مصادر التراث في النحو والقراءات أن تشرح وقف الدرج تحت تسمية (إشمام التضعيف)، ووقف الآخِر تحت تسمية (إشمام الإعراب، وأحياناً اختلاسه). ومن إشمام الإعراب.

متى أنامُ لا يُؤَرِّقْني الكرى ليلا ولا أسمعُ أجراسَ المطيّ

ومصطلح الإشمام في هذا المنحى يراد منه الدلالة على نمط من الوقف ضعيف، ومختلف عن الوقف التام الصريح، في كونه وقفاً إشارياً، يفقد الصوت فيه خاصيته المقطعية، فلا سماع له، فهو ساكن أو كالساكن، ولا أمارة عليه إلاّ حركة الشفاة المستديرة، تلك التي يراها البصير، ولا يدركها الأعمى.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤٤٣/٤.

(٢) انظر: حاشية رقم (٢).

وهناك من علماء السلف، ولا سيما الكوفيين من رأى صعوبة في التوفيق بين عدمية الصوت واستدارة الشفاة في ذات الأوان، وذهبوا إلى أن الوقف في هذا المنحى له خاصية مقطعية، فالحركة موجودة مسموعة، لكنها مختلسة، وضعيفة جداً، فلا يشعر بها الأصم، وعليه استعملوا مصطلح (الروم) بدل (الإشمام)، من رام الصوت، أي داناه وقاربه، ونحسب أن المسألة ظاهرة صوتية، وتكمن في مشكل الاحتراز من تحول المقطع من نمط (ص ح) إلى نمط (ص ح ص ص)، وذلك أن حذف الحركة (ح) من الموقوف عليه، يسوق إلى أن يصبح المقطع المفتوح مغلقاً بصامتين، لا بصامت واحد، وخاصة عند التضعيف، ولا تَسْتَحِبُ العرب هذا النمط من المقاطع، وتلجأ عادة إلى تخفيفها، ومن التخفيف اختلاس حركة مسموعة. وهذه الحالة مشابهة لظاهرة (تسكين الإعراب) أو (تخفيف المتحرك).

ومع ذلك فالاضطراب في توظيف المصطلحين ملحوظ عند غير واحد من علماء السلف، فأحياناً هما من (المتباين) لفظاً ومعنى، وأحياناً هما من (المترادف) على المعنى الواحد. وأيا كان المصطلح هنا (إشماماً أو رَوْماً)[1] فالتمثيل الذي يندرج تحته، لا يَحُوز تفخيماً، وعليه فلا اعتناء للبحث بمقامه.

- إشمام المماثلة: المماثلة ظاهرة صوتية إيقاعية، يفرضها نظام التجانس بين الأصوات المتجاورة، بعضها مع بعض الآخر.

ومتى توافرت معطياتها، وقعت المماثلة بين الصوامت فيما بينها، أو الصوائت فيما بينها، أو من صوامت إلى صوائت أو العكس، وقد تكون ذات تأثير (تقدمي)، أو ذات تأثير (ارتدادي) وقد تكون (جزئية) وقد تكون (كلية)، وقد تكون (مجاورة) أو (مفصولة).

وإشمام المماثلة أحد تفرعات الظاهرة، وهو إشمام سياقي تركيبي، وتحفى كتب النحو والقراءات بنمطين منه، وكلاهما قليل نادر، ومع ذلك فهما موصوفان عند علماء السلف بالمُسْتَحْسَن الجائز في الأشعار، وقراءة القرآن، وهما: إشمام الصائت (الحركة)، وإشمام الصامت (الحرف).

أ- إشمام الصائت: ومسألته في إشراب الصائت (الحركة) بعضاً من صفة غيره, بنحوه في فاء المبني للمجهول من الأجوف أو المضعف، فقد قرأ كثيرون منهم الكسائي، ونافع، وابن عامر، والحسن بإشمام الفاء الضم، وذلك مظهر من مظاهر تفخيم الحركة، والعدول بها عن أصلها كحركة للكسر ضيقة إلى حركة تجمع بين الضمة والكسرة بالتوالي سريعا، فهو نوع من المماثلة الجزئية، وكثيراً ما يعبر عنه في كتب القراءات بـ (الإمالة) وأحياناً بـ (الكسرة المشوبة بالضمة)[2]، نحو: "سِيءَ بِهِمْ" (٧٧/١١ هود) و"هَـذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا" (٦٥/١٢ يوسف)، وإليه أشار ابن مالك بقوله:

واكْسِر أو اشْمِمْ فا ثلاثيٍّ أُعِل عيناً وضَمٌّ جا كبُوع فاحْتُمِل

ب- إشمام الصامت (الحرف): ومسألته محصورة في إضعاف صفة التفخيم في الصامت المفخم عندما يكون قفلاً مقطعياً (أي ساكنا) فيُشَامُّ أو يقارب صوتاً آخر. ومنه إشمام الصاد زاياً في: "الصِّرَاطَ" (٥/١

(١) انظر في الإشمام: سيبويه، **الكتاب**، ٣٤٢/٤، ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ١/ ٥٩، ابن يعيش: **شرح المفصل**، ١٠/ ٧٤، ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، ٥٢، وانظر: أبو أوس، إبراهيم الشمسان. **الإشمام الظاهرة ومفهوم المصطلح**، مقالة بمجلة: الدارة، عدد٢، سنة ١٤١٥هـ، ص١٨٥ وما بعدها.

(٢) انظر: حاشية رقم (٧).

الفاتحة)، " يَصْدِفُونَ" (٦/٦٤ الأنعام)، و "قَصْدُ السَّبِيلِ" (١٦/٩ النحل)، فهو كذلك نوع من المماثلة بين الصوامت فيما بينها، ويُعَبَّر عنه (بالإمالة) أي مال نحو التفخيم[١].

ومن الواضح أن (إشمام المماثلة) سواء بالصائت أم بالصامت إنما هو صورة من صور التفخيم، ولكنها صورة ضعيفة، ولا ترد إلاّ عرضاً، وكذلك لا يُعَدُّ مصطلح (الإشمام) قاراً، ولا مستقراً في الدلالة على التفخيم. وللبحث اعتناء ثانوي بهذا النوع من الإشمام، وسيرد في موضعه لاحقاً.

التفخيم بين الحركات والصوامت

١-تفخيم الحركات في الفصحى النظامية:

يُنصُّ بداية، على أن الحركات أصعب من الصوامت في النطق، فهي غير منحصرة بدقة، ولا ثابتة (كماً وكيفاً)، بأي مستوى لغوي كان، وكثيراً ما تكون عرضة للانحراف عن الحركات المعيارية، تبعاً لمتغيرات الزمان، والمكان، والعادات اللهجية، ولعل إساءة الفهم بها، عند عدم السيطرة عليها، أخطر من إساءته مع الصوامت، وخاصة في تَعَلُّم المستويات اللغوية الأجنبية.

والعربية الفصحى ليست بدعاً من اللغات في هذا، فهي تتصرف بعدد محدود جداً، وذلك أقل مما تتصرف به قريناتها الحيّة من فصائل اللغات السامية[٢]، مثل السريانية، والعبرانية، فكلاهما يحوز خمس حركات معيارية، بزيادة حركتين؛ حركة للتفخيم، وحركة للإمالة، فهناك في السريانية: الفتاح (فتحة)، والزُقاف (ضمة ممالة)، والرُباص (كسرة ممالة)، والحُباص (كسرة)، والعُصاص (ضمة)، ومثل ذلك في العبرانية: الفتاح (فتحة)، والحولام (ضمة ممالة)، والسيجول (كسرة ممالة)، والحيرق (كسرة)، والقُبّوص (ضمة).

ويعتقد غير واحد من فقهاء الساميات، وكذلك العربية، أنّ العربية قد عرفت حركة معيارية رابعة هي (الإمالة) ولكن لم يُشَر برمز لها، لعدم شيوع الإمالة، بعامة، في مستوى الفصحى، وبعض هؤلاء يرى في رمز الألف المقصورة (ى) رمزاً قد وُضِعَ للإمالة ابتداء، ثم تَحَوَّل لاحقاً إلى مجرد صورة استبدالية، غير وظيفية، للألف المديّة[٣].

لكن الراجح في هذا المنحى هو مذهب فقهاء العربية القدماء، الذين يَقْصِرون حركات الفصحى على ثلاثة، فأما الحركة الرابعة (الإمالة)، فليس باليد شاهد، ولو واحداً، تظهر فيه الإمالة مُوَجِّهة للبنية وظيفياً، صرفياً أو معجمياً، ومعلوم جيداً أن التوجيه الوظيفي للحركات في العربية محكوم أساساً بمبدأ (المخالفة)، بوصف (الفتحة) ليست (كسرة)، ولا (ضمة)، وكذا الأُخْريان، ولا يكون توجيه وظيفي بين الفتحة وتنوعاتها من الفتحات، ومثل ذلك مع الكسرة، والضمة.

وعليه فكل حركة عدا الثلاث حركات المعياريات تُعَدُّ تنوعات صوتية، أو حركات ثوان، تنشأ من المزج بين خصائص الحركات المعياريات.

---

(١) انظر: حاشية رقم (٧).

(٢) انظر: برجستراسر: **التطور النحوي للغة العربية**، ت. رمضان عبد التواب، الخانجي، ١٩٨٢، ص٢٦. موسكاتي: **مدخل إلى نحو اللغات السامية**، ت. المخزومي والمطلبي. عالم الكتب، ١٩٩٣، ص٤٨. فرستيغ: **اللغة العربية**، ت. محمد الشرقاوي، المشروع القومي للترجمة عدد ٤٤٣، ٢٠٠٣، ص٣٥، زعيمة، محمد عبد الصمد: **دراسات في علم اللغة المقارن**، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨١، ص١٤٤.

(٣) انظر: كانتينو، جان: **دروس في علم أصوات اللغة**، ت. القرمادي، تونس، ١٩٦٦، ص١٥٩. مالمبرج، علم الأصوات، ص٧٧. المطلبي، غالب: **في الأصوات اللغوية "دراسة في أصوات المدّ"**، وزارة الثقافة، العراق، ١٩٨٤، ص١٦٨.

والحركات الثواني ليست فضلة في الكلام، فمن طريقها تُدْرَك سمعياً ظواهر مثل: الإمالة، والتفخيم، والإشمام، والقلقلة.

وأياً كانت الحركات معيارية أم ثانوية، فهي لا تحمل قيمة وظيفية في ذاتها، ولا هي ذات وجود مستقل عن الصوامت، إلاّ أن تكون محاكاة لأصوات كونية، صادرة عن حيوان، أو جماد، أو نبات، وثمة جدلية لغوية حول التفخيم أو الترقيق فيها، بين أصالته فيها، أو طروئه عليها من خلال السياق ومصاحبة الصوامت. ومع التسليم بأن الحركة "متغير تابع لا مستقل"(١)، "فالحرف كالمحل للحركة،وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه"(٢)، إلاّ أنه يصعب إسناد الصفة هنا، كلية إلى السياق أو مصاحبة الصوامت، ومن غير ما أثر للحركة، ونرجح أن مساهمة الحركة في الصفة أصلية، وإنْ تكن ضئيلة ومحدودة قياساً إلى مساهمة الصامت، وذلك من خلال استدارة الشفاة، ومن الاستعلاء غير الموضعي لمؤخر اللسان، فكلا الخاصيتين (التَّشْفية والاستعلاء) إلى جانب خاصِّية الاستعلاء الموضعي للصامت المعني، كل هذه عوامل عضوية في إنجاز التفخيم، وعليه فالفرق بين (طاب وتاب) في ثلاثة ملامح: الطاء، وألف التفخيم، والشفاه المستديرة جزئياً، في مقابل التاء، وألف الترقيق، والشفاه المنفرجة.

أنماط الحركات المفردة في العربية:

في حدود التفكير الصوتي في التراث اللغوي العربي، فثمة تداولية بالحركات المفردة الآتية(٣)"

١- (i): كسرة مرققة حركة أمامية، ضيقة، مع انفراج في الشفتين، واستعلاء بمقدم اللسان، وتُلحظ مع أصوات (الاستفال) مثل: (سِلم: silm، عِلم ʿilm، ذهن: ḏihn).

٢- (e): كسرة وسطى, حركة الإمالة الصغرى، أمامية، نصف ضيقة، مع انفراج في الشفتين، واستعلاء بمقدمة اللسان، وتُلحظ بتفخيم متوسط كضرورة موقعية مع أصوات الإطباق (صِفر: ṡefr، ضِرع: ḍerʿ، طفل: ṭefl).

٣- (ɛ): كسرة مرققة، حركة الإمالة الكبرى (ألف الإمالة)، أمامية، نصف متسعة، مع انفراج في الشفتين، واستعلاء بمقدمة اللسان، وتلحظ في قراءات مثل: (مالك: mɛɛlik، ضحى: ḍuḥɛɛ، أدرك: ʾadrɛɛkʾ).

٤- (y): كسرة: بتفخيم ثانوي حركة إشمام أمامية، "كسرة مشوبة بضمة" ، ضيقة، مع استدارة خفيفة في الشفتين، واستعلاء بمقدمة اللسان، وتلحظ في قراءة فاء المبني للمجهول من الأجوف، والمضعف المجرد (قيل: qyyla، سيق: syyqa، ردَّ: rydda).

٥- (a): فتحة مرققة، حركة أمامية، متسعة، مع انفراج في الشفتين، واتساع في تجويف الحلق، واستواء بمقدمة اللسان بقاع الفم، وتلحظ كضرورة موقعية مع أصوات الاستفال (سَعْد: saʿd، فَنْ: fan، كَلْب: kalb، حَبْل: ḥabl).

---

(١) استيتية، **الأصوات اللغوية**، ص١٥٧

(٢) ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، ١/ ١٧

(٣) انظر في الحركات: بركة، بسام، بركة: **علم الأصوات العام**، مركز الإنماء، بيروت، ص١٢٦. استيتية، **الأصوات اللغوية**، ص١٥٧، إبراهيم، عبدالفتاح إبراهيم: **مدخل في الصوتيات**. دار الجنوب، تونس، ٢٠٠١، ص٦٧. الشايب، فوزي: **محاضرات في اللسانيات**. وزارة الثقافة، الأردن، ١٩٩٩، ص٢٣٨. القرالة، زيد: **الحركات في اللغة العربية**، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٤، ص٢٥. العاني، سلمان: **التشكيل الصوتي في العربية**، ت. ياسر الملاح، أنديانا، ١٩٨١، ص٢٣.

٦- (ɑ) فتحة وسطى، نصف مفخمة، حركة وسطية، متسعة، مع انفراج في الشفتين، واستواء بمقدم اللسان، وتلحظ مع صوامت الاستفال، الشبيهة بالمستعلية، من الحلقية، أو الأنفية، أو الشفوية. (حَرْف: ḥɑrf، عَوْن: ʿɑwn، أمْر: ɑmr، مَهْر: mɑhr، بَرّ: b ɑrr).

٧ - (ɑ): فتحة مفخمة، حركة خلفية، متسعة، مع استدارة خفيفة في الشفتين، واستعلاء بمؤخر اللسان، وتلحظ كضرورة موقعية قبل وبعد أصوات الحلق والاستعلاء (قَلْب: qɑlb، صَدْر: ṣɑdr، رَفْع: rɑfʿ، طَرْد: ṭɑrd، غَرْب: ġɑrb، حَوْل: ḥɑwl ، بَعَر: bɑʿɑr، بَحَر: baḥar).على أن الفرق طفيف ودقيق بين الحركتين(ɑ:ɑ).

٨ - (ə): فتحة مفخمة, حركة (ألف التفخيم)، خلفية، نصف متسعة، مع استدارة خفيفة في الشفتين، واستعلاء بمؤخر اللسان، كقراءة (صلاة: ṣɑləəh، زكاة: zɑkəəh، ربا: rebəəh).

٩- (u): ضمة مرققة، حركة خلفية، ضيقة، مع استدارة تامة في الشفتين، وارتفاع بمؤخر اللسان، وتلحظ مع أصوات الاستفال (سُمّ: sum، عُدّ: ʿud، نزهة: nuzha).

١٠ - (o): ضمة وسطى، نصف مفخمة، حركة خلفيّة نصف ضيقة، مع استدارة واسعة للشفتين، واستعلاء بمؤخر اللسان، وتلحظ مع الأصوات الاستعلاء (ظُهْر: đohr، رُبْع: robʿ، خُمْس: ḫoms، ضُرّ: ḍor)؛ على أن فرق السماع بين ضم الترقيق ونصف التفخيم طفيف ودقيق.

١١- (w): ضمة بتفخيم ثانوي، حركة إشمام خلفية "ضمة مشوبة بكسرة" ، ضيقة، مع استدارة خفيفة في الشفتين، واستعلاء بمؤخر اللسان، ومنه حركة العين في (مذعُور: maǧʿwwr، بُوع: bwwʿ).

ومن البيِّن أن التأثير في عملية التصاحب النطقي، أو التغير في جرس الصوامت، الملازمين لظاهرة التفخيم، إنما يتبدى أساساً من خلال الحركات الخلفية والوسطية (ɑ ɑ u w o ə)، وعلى ندرة من خلال الحركة الأمامية الضيقة(y)، فهذه تتميزباستدارة خفيفة في الشفتين، ومعلوم أن ضرباً، من استدارة الشفاه، يُعُد صفة ملازمة لنطق الحركات الخلفية كلها، وبالضرورة صوامت التفخيم.

ولا خفاء أن الحركات الخلفية هذه، بعضها أقوى من بعضها الآخر في التأثير على عملية المصاحبة النطقية؛ فالحركة(ɑ) مثلاً؛ يكون التجويف الفموي معها في أشدّه اتساعاً، وفي المقابل يكون التجويف الحلقي معها في أشده تضيقاً؛ وذلك أن موقعها الخلفي له تأثير ملحوظ في دفع مؤخر اللسان نحو الحلق. ومن القواعد المقررة أن اتساع التجويف الفموي يتناسب عكسياً مع اتساع التجويف الحلقي. وكذلك الأمر في بقية الحركات الخلفية؛ فتجويف الحلق معها، أضيق مما هو تجويف الفم، لكنه ضيق متفاوت بتفاوت درجة الاتساع فيها.

٢- تفخيم الصوامت في الفصحى النظامية:

لقد أتى فقهاء العربية، منذ القرن الثاني الهجري، على الملامح الجوهرية لصوامت الفصحى النظامية، سواء من حيث المخارج أم الصفات. وكانت من الكفاءة والنَّضاجَة، فلم يَسْتدرك المحدثون عليها شيئاً مهماً.

وبمقتضى لغة من تُرْضى عربيته، وفصاحة الفُصحى النظامية، فثمة (تسعة عشر) صوتاً صامتاً مُسْتَفِلَةً مُنْفَتِحة، و(تسعة) أصوات مُسْتعلية مُفَخَّمة، والمستفلة مُنْقَسمة بدورها إلى مجموعتين:.

مجموعة أولى: (تسعة) أصوات من مقدم الفم، وهي: (ت، ث، د، ذ، س، ز، ش، ج، ي)، ومعتاد السياق فيها أن تنطق مرققة.

مجموعة ثانية: (عشرة) أصوات من مؤخر الفم أو أنفية شفوية، وهي (أ، هـ، ع، ح، ك، ن، م، ف، ب، و). ومعتاد السياق فيها أن تنطق بتفخيم جزئي، فهي لها شبه عضوي بصوامت الاستعلاء. ولا اعتناء للبحث بهذه الأصوات، إلا من شذرات هنا وهناك.

فأما المستعلية المفخمة، فهي محط الاعتناء وغايته، وتختص بصوامت (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، والغين، والخاء، والراء، واللام)؛ ذلك أن وجود التفخيم في هذه الصوامت يُعَدُّ من الجيد والمُستحَن، بينما إذهابه منها، أو حتى إضعافه فيها يُعَد من الرديء، وغير المُستحَسن، وكثيراً ما يُورِدُ فقهاء القراءات عبارة "ولْيُتَحَفَّظ حيال ترقيقها"[١]. بمعنى لزوم نطقها على الأصل المفخم.

على أن التفخيم في هذه الصوامت ليس قارّاً على سواء واحد، ومقداره في بعضها أهم مما هو في بعضها الآخر؛ وعليه فهي تُراتب تنازلياً في أضرب، هي: تفخيم الإطباق، وتفخيم الاستعلاء، وتفخيم المكرر أو الجانبي.

أ- تفخيم الإطباق؛ (ص ض ط ظ)

من معتاد فقهاء الصوتيات، وخاصة المحدثين أن يفرقوا بين مصطلحي الصوامت الطبقية والمطبقة، في كون الطبقية تعني وجود مخرج لهذه الصوامت بمنطقة الطبق، مخرج لا هيئة عارضة، وأما المطبقة فتعني هيئة في النطق لا في مخرجه، وهو ما سيدرج عليه البحث الماثل هنا.

ولا مشاحة بين الفقهاء وكُفاة المتعلمين، على أن معيارية الفصحى النظامية، تقتضي التفخيم، أصالة ووجوباً في صوامت الاستعلاء المطبقة (ص ض ط ظ)، سيّان صحبت حركات فتح، أو كسر، أو ضم؛ فأربعتها مفخمة تاريخياً، وإذْهاب التفخيم عنها، يجعلها في لُبْس مع نظائرها المرققة. ولذا يوصف التفخيم هنا بـ (التّام).

وقد كان فقهاء اللغة الأُول، ومنهم سيبويه يرون النظائر المرققة محصورة بثلاثة صوامت الإطباق: الطاء مع الدال، والصاد مع السين، والظاء مع الذال، ولا نظير مرققا للضاد. فأما فقهاء التجويد والقراءات، ومنهم ابن الجزري، فيرون نظائر لجميع صوامت الإطباق: الطاء مع التاء، والصاد مع السين، والظاء مع الذال، والضاد مع الدال، وهذه مسألة تاريخية، وحولها اجتهاد وسيع عند علماء الساميات وكذا العربية[٢]، ونرجح أن نطق القُرَّاء هو الأنسب للفصحى النظامية قديماً، وهو ما عليه الحال في الفصحى المعاصرة، وعليه تكون المتقابلات (صَلْب: سَلْب، ضَل: دَل، طَرْح: تَرْح، نَظَر: نَذَر).

وفي ملحوظات فقهاء التجويد خاصة، فالتفخيم ليس قاراً على مقدار ثابت في كل المطبقات؛ فأشدّه في الطاء (طَبَل: ṭɑbl)، وأضعفه في الظاء (ظَهْر: đɑhr)، والصاد والضاد وسط بينهما (صَبْر: ṣɑbr)، و(ضَيْف: ḍɑyf)، ومقداره الأعلى مع الفتح (طَرْد: ṭɑrd)، ثم الضم (طُسْت: ṭost)، ثم السكون (قَطْر: qɑṭr) ثم الكسر وهو أضعفها (طِفْل: ṭefl).

ومعلوم أن ظاهرة الإطباق سمة فارقة في كل الساميات، وأظهره منها في الساميات الجنوبية، في الحبشية، والشحرية (جباليّة). فهو مُشْرب بشيء من التهميز.[٣]

---

(١) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ٣٢٠/١

(٢) فيشر، ولف: **دراسات في العربية**. ت. سعيد البحيري. مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٣٢. كانتينو، **دروس في علم الأصوات**، ص٥١. موسكاتي، **مدخل إلى نحو اللغات السامية** ص٥٨. الشايب، **محاضرات في اللسانيات**، ص١٦٦. أنيس، إبراهيم أنيس: **الأصوات اللغوية**، الأنجلو، ١٩٧١، ص٥٣، وحاشية رقم ١٤.

(٣) انظر: الشحري، سالم بن سهيل: **اللغة الشحرية وعلاقتها بالعربية الفصحى**، مخطوطة ماجستير إشراف: عبد الحميد الأقطش اليرموك، ٢٠٠٧، ص١٢٣.

وأدناه صفات المطبقات كل على ذات حِدَة:

الصاد: صامت لثوي أسناني، احتكاكي، مطبق، مهموس، مفخم (صالِح: ṣɑɑliḥ).

الضاد: صامت لثوي، انفجاري، مطبق، مجهور، مفخم، (ضامِن: ḍɑɑmin).

الطاء: صامت لثوي أسناني، انفجاري مطبق، مهموس، مفخم (طالِب: ṭɑɑlib).

الظاء: صامت بين أسناني، احتكاكي، مطبق، مجهور، مفخم (ظالِم: đɑɑlim).

ب- تفخيم الاستعلاء (ق غ خ):

يتميز نطق صوامت الاستعلاء في الفصحى النظامية، بعملية عضوية يؤديها اللسان في تجويف الفم وتجويف الحلق، شبيهة بتلك مع صوامت الإطباق، حيث يتحرك ظهر اللسان إلى الأعلى، ومُؤَخَرُه إلى الخلف، فَيَنْجُم عن ذلك مَضيْقَة في الحلق، ذات أثر سمعي متميز هو (التفخيم)؛ على أن ضغط اللسان الأساسي يكون على اللهاة مع الاستعلاء، وعلى الطبق مع الإطباق، مما يعني اتساعاً في حجم التجويف الحلقي مع الإطباق، أكبر مما هو مع الاستعلاء، وبالتالي زيادة التفخيم في المطبق، وتقليله في المستعلي، وفضلاً عن هذه الملامح العضوية الفارقة، فهناك ملامح أخرى تركيبية، منها اطراد صفة التفخيم مع المطبق في جميع سياقاته على ما وَضُح سابقاً، وتقيدها مع المفخم بمصاحبة الفتح أو الضم (قَلْب: qɑlb، غَرْب: ġɑrb، خُسْر: ẖosr)، فأما مع الكسر فيضعف التفخيم (قِسْ: qess، غِلّ: ġell، خِلّ: ẖell). ومنها: تَغَيُّر المعنى بين التفخيم والترقيق مع الصامت المطبق، ولا كذلك مع الصامت المفخم بلا إطباق، حيث التفخيم والترقيق على سواء، فالقيمة هنا تطريزية لا تمييزية، وفي المعتاد أن يوصف التفخيم مع صوامت (ق غ خ) بأنه (تقليل).

وقد كان فقهاء العربية سَمّوا ثلاثة الصوامت (ق غ خ) بتسمية واحدة هي (الاستعلاء)، وسَمّوا ما عداها مُسْتفلاً، يقول ابن جنى: "ومعنى الاستعلاء أن تَتَصَعَّد في الحنك الأعلى، فأربعة منها، فيها مع استعلائها إطباق، وأما الخاء، والغين، والقاف، فلا إطباق فيها مع استعلائها"[1]، وعليه فكل مطبق مفخم، ولا العكس، وفي الواقع فإن معظم فقهاء التجويد والقراءات قد عَمَّمُوا الدلالة في مصطلح (الاستعلاء) فبات دالاً على سبعة الأصوات، المجموعة في عبارة التمثيل (خص، ضغط، قظ) بما فيها من مطبق، ومفخم.

وأدناه صفات المستعليات، كل على ذات حِدَة:

القاف: صامت لهوي، انفجاري، مهموس، مفخم، (قاسِم: qɑɑsim).

الغين: صامت لهوي، احتكاكي، مجهور، مفخم (غانِم: ġɑɑnim).

الخاء: صامت لهوي، احتكاكي، مجهور، مفخم (خائِف: ẖɑɑ'if)

ج- تفخيم المكرر والجانبي (ر، ل):

الطبيعة الصوتية لهذين الصامتين، شبيهة جداً بالحركات، بسبب الجهر فيها، ومرور الهواء حَراً في كلا مخرجيه؛ الحلقي والفموي، إلاّ ما يحدث من الغلق المكرر مع الراء، ومن جانبية المسرب مع اللام. ومع كلا الصامتين يرتد مؤخر اللسان نحو الجدار الخلفي للحلق؛ مما يُولّد تجْويفَيْ رنين: حلقي خلفي، وفموي أمامي، مع تناسب نسبي في درجة الاتساع بينهما. وهو ما يُكْسِبهما قيمة تفخيمية؛ فأما مع (الراء) فإن تفخيمها على مستوى الفصحى النظامية، يعد أصلاً ولازماً في بنية الراء نفسها. وليس تركيبياً عارضاً، وهو يحدث مع الحركتين

(١) ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، ١/ ٦٢.

الخلفيتين من الفتح والضم، لما لهما من خاصية جذب الصامت نحو الحلق، ولا يحدث مع الحركة الأمامية الكسرة حيث تبقى الراء مرققة، (رَبّ: rɑbb، رَوض: rɑwḍ، رُجْم: roǧm، رُسْغ: rosġ، رِبْح: ribḥ، رِفْد: rifd، دِرْع: dirᶜ)، وبالضرورة أن تفخم الراء مع صوامت الاستعلاء (أَرْض: ʾɑrḍ، طَرْد: ṭɑrd، فَقْر: fɑɑqr).

وأمّا مع (اللام) فنظام الفصحى هنا يَقْصُر تفخيم الأصل واللزوم على لام لفظ الجلالة (الله) حسب، وذلك بعد حركة خلفية من فتح أو ضم، وفيما عدا ذلك فتفخيم اللام يكون تركيبياً من مصاحبة، صوامت الاستعلاء (لَصْق: lɑṣq، لُطْف: Loṭf، طَلْع: ṭɑlᶜ، خَلّ: ẖɑl).

وعليه فصامت اللام هو في الغالب صامت مرقق، (لَبَن: laban، لَحْم: laḥm، لِسان: lisaan، لُكْنَة: luknah).

وعلة تفخيم لفظ (الله) جدلية لغوية، فثمة من يراها علة عضوية هي نفس علة الراء؛ وهناك من يراها علة أسلوبية متصلة بقداسة اللفظ (الله)، وثمة من يرى اللام المفخمة صوتاً مستقلاً لا تنوعاً صوتياً للام الأصلية[1].

وأدناه مجمل صفات الراء واللام:

الراء: صوت لثوي أسناني، متوسط (رنيني)، مجهور، مكرر، مستعل مفخم.

اللام: صوت لثوي أسناني، متوسط (رنيني) مجهور، جانبي، مفخم في (الله).

حراك التفخيم بين الجمود والتطور

١-حراك التفخيم في الفصحى النظامية:

الحراك الذي يطرأ على المقطعية الصوتية بعامة، قد يكون (نَسَقِياً)، وقد يكون (تركيبياً).

أ- الحراك النسقي: يُنْظِر للحراك النسقي حيثما وقع، على أنه تاريخي واعتباطي في الأوانِ ذاتِهِ، وفيه يحدث تعويض صوت بصوت، أو بأكثر من صوت واحد. وهو عندما يحدث فهو لا يَتَخلّف على مستوى العرف الذي ارتضاه. وليس هذا الحراك من اعتناء هذا البحث؛ وحسبه أن يُشار في مقامه إلى بعض المُوَضِّحات، فالفصحى النظامية، مثلاً، تُراعي تحقيق الأصوات (البين أسنانية)، الذال والثاء والظاء، وتُنْجِزُ (القاف) إنجازاً لهوياً، و (الجيم) إنجازاً احتكاكياً وتَسْتحسن القلقلة مع صوامت (قطب جد)، وتحتفظ بالهاء عند الوقف، وتتماز بنطق (الضاد)، التي صارت دالة على العرب والعربية، على نحو ما قرره أئمة العربية والاستشراق. ومنه قول المتنبي:

وبهم فَخْرُ كُلِّ مَن نطق الضا دَ وعَوْذُ الجاني وغَوْثُ الطريدِ

ولا خفاء أن مجموعة هذه الخصائص قد طرأت متغيرات عليها في العربية (العربية الوسطى غير النظامية)، فالذال تَنَوَّعَتْ إلى دال وزاي، والتاء إلى سين وتاء، والظاء إلى زاي مفخمة، والقاف إلى همزة وغين وقاف بدوية، والجيم إلى ياء، ودال، وجيم عُمانية. والضاد إلى دال، وزاي مفخمة، والقلقلة ضاعت في غير الباء والدال. وهاء الوقف كهاء الضمير كلاهما عند الوقف نابت عنهما الحركة قبلهما.

ب- الحراك التركيبي: يتصل هذا الحراك بالتشكيل المقطعي للمباني الصرفية، ضمن قواعد المماثلة أو المخالفة بين الأصوات المتجاورة، والأمثلة هنا في متناول كل يد، وإعتناء البحث منها بما يُفيد في تعيين حراك المقطع المفخم، أهو ممتد إلى المقاطع المجاورة، أم مُوَضِعي، بذات المقطع نفسه؟

(١) انظر: ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ١/ ٢٠٢، أيوب، عبد الرحمن: **العربية ولهجاتها**، معهد البحوث والدراسات العربية، مرة، ١٩٦٨، ص٩٨. العاني، ص٥٣.

ويشار هنا بأنه ليس من وَكْد هذا البحث، ولا هو في طاقته، أن يكشف عن مختلف جوانب الحركية والحراك هنا، فذلك بحاجة إلى أبحاث طويلة الذيول، كثيرة التفصيلات، نظراً لتعدد الإمكانات، التي تشغلها صوامت التفخيم في صدر البنية الصرفية، ووسطها، وختامها، وفي أحوال دَرْج الكلام، أو الوقف على آخره. وعليه فحسب البحث هنا تمثيلات في إثبات وجود الحراك من عدمه. وبأدناه شرح للظاهرة في ضوء مجموعات التفخيم السابقة.

١- حراك المقطع المُطبَق بصوامت (ص ض ط ظ):

تَحُوز الصوامت، التي يُبْنى منها المقطع المطبق، على صفات قوة ذاتية، لا عارضة، مما يجعل خاصية التأثير فيها أعظم من خاصية التأثُّر؛ فالصاد بها من صفات القوة: الإطباق والصفير، والضاد بها الجهر والانفجار والإطباق والاستطالة، والطاء بها الجهر والانفجار والإطباق، والظاء بها الجهر والإطباق.

وفي ضوء عناصر القوة هذه تُلْمح مساحة الحراك التي يملكها المقطع المطبق، امتداداً في الجوار، أو اقتصاراً على الذات. وعُموماً فإن المقطع المطبق يؤثر، في كل أحواله، تفخيماً على جواره من الصوامت والحركات.

أ - المقطع المُطبَق وصوامت الجوار (اصتحب ← اصطحب):

قد عرفت الفصحى النظامية، في حقبة مبكرة من تاريخها الممتد، نوعاً مفرداً ومحدوداً، من تأثير المقطع المطبق على صوامت الجوار؛ وذلك في صيغة (الافتعال)، حيث يتشكل مقطع مقفل من نمط (ص ح ص)، مَتْلُو مباشرة بمقطع قصير مفتوح من نمط (ص ح)؛ فإمّا كانت قَفْلة المقطع الأول بصامت مطبق، وخَرْجة الثاني بصامت (التاء) المستفل المرقق، فإن قوة الصامت المطبق تطغى على المرقق، فيتلاشي، ويُسْتَبدل به صامت مجانس له في القوة، مثلما هو في: (اصْطَحب، واضْطَجع، واطّرَد، واظّلم) والقياس (اصْتحَب، واضْتَجَع، واطّرَد، واظْتَلم).

ففي الصيغة الفعلية (اصطحب) يتحول صامت (التاء) إلى (طاء)، في الموقع الذي يكون فيه مسبوقاً بالصاد، تبعاً للقاعدة الرمزية اللسانية(t ← ṭ / ṣ ____)[1].

ومن المهم أن هذه الحركية تُعَدُّ ضمن معيارية الفصاحة في الفصحى، وأثبتها مبكراً الرسم الإملائي، وصار من اللحن العدول عنها.

ب- المقطع المُطبَق وحركات الجوار:

تتعلق المسألة هنا، بنوع من المماثلة بين الصوامت والحركات، مَمّا تَتَّسِمُ به لغة التفاوض بين الناس، وإذْ هي مسألة سماع، فإن ميزان الدّقة فيها إنما يُقَرِّره (التجريب المَعْملي)، لا الأذن السميعة، ولا العين البصيرة؛ فالحركات المستعلية، وهي المتعلقة بالمقام هنا، ضَيّقة جداً مساحة التشبيه فيما بينها، مما يسمح بتصوُّر حركة مكان أخرى، وكذلك فإن الموروث الكتابي لا يُساعِف في حلّ هذا المُشْكل، لخلوه من رموز إملائية لكل الحركات المستعلية. وعليه، فالمباحثة هنا انطباعية، ونعرضها بالتصور الموالي:

١- عموماً: كل مقطع به صوت مطبق، فالمقطع كله مفخم (مِصْر: miṣr، طَوْد: ṭawd، صامْ: ṣaam).

٢- وقوع مقطع مطبق بصدر البنية، فالذي يتلوه مفخم تفخيم تتميم مع صوامت الاستعلاء، وتفخيم تقليل مع صوات الاستفال.

---

(١) انظر: في كتابه القواعد الصوتية بهذه الصورة، عبد الفتاح إبراهيم، **مدخل في الصوتيات**، ص١٧٠. ومحجوب، فاطمة محجوب: **دراسات في علم اللغة**، دار النهضة، مصر، ١٩٧٦م، ص١٣٦

(طه: ṭaahaa، ضُحى: ḍoḥaa، طاعة: ṭaaᶜah، طلاق: ṭalaaq، طغى: ṭaġaa ، مَطْلع: maṭlaᶜ، أطْعَم: aṭᶜama).

٣- وقوع مقطع مطبق بوسط البنية، فالذي قبله مفخم (تتميم أو تقليل).

(مَطَالب: maṭaalib، عَظَمة: ᶜaðamah، نَصائح: naṣaaᵓiḥ ، قُضاعة: qoḍaaᶜah ، اصطفى: esṭafaa,).

٤- وقوع مقطع مطبق بنهاية البنية، فالذي قبله مفخم (تتميم أو تقليل).

(مَخْمصة: maḫmaṣah، بَطل baṭal ، حَرَصَ: ḥaraṣa، قَبَضَ: qabaḍa، أسباط: ᵓasbaaṭ).

٥- لا يقع التفخيم في المقطع السابق بنواة الكسرة أو الياء المدية فيبقى مرققاً (نِطاق: niṭaaq، سِباط: sibaaṭ، صِيام: ṣeyaam، يَعِظُكم: yaᶜiðokom).

٦- لا يقع التفخم على المقطع الأخير، إذا كان تنوين إعراب، أو ضمير متصلاً، فيرقق (عَصيباً: ᶜaṣiiban، رضينا: raḍiinaa، وأعطاك: ᵓaᶜṭaaka).

٢ - حراك المقطع المستعلي بصوامت (ق غ خ ر ل):

وفقاً لنظام الفصحى النظامية، فالمقطع المشتمل على مقطع من صوامت الاستعلاء بأعلاه، يكاد لا يُوقِعُ أثراً ملموساً على المقاطع المجاورة، لا في صوامت، ولا في حركات، إلاّ بشيء من (تفخيم التقليل) مع الصوامت الشبيهة بالمستعلية، وهي المحصورة الاتساع (بالحلق أو الطبق أو الأنف أو الشفة) من المجموعة الثانية (أ، هـ، ع، ح، ك، م، ن، ف، ب، و). وعموماً فحركية المقطع المستعلي هنا تخضع للقواعد بالتصور الموالي:

١- كل مقطع به صامت أو اثنان من صوامت الاستعلاء، فهو نفسه مفخم، لا جواره، سواء أكان مقطعاً مفتوحاً أم مغلقاً (غدا: ġadan، قَدْر: qadr، قرْض: qarḍ، خَلَق: ḫalaq، مَرْيم: maryam، عَرْش: ᶜarš).

٢- المقطع المستعلي يُؤثِّر تفخيم (تقليل) في جواره، إذا كان مشتملاً على صوت مستعل من المجموعة أعلاه (عَلَق: ᶜalaq، مَرَق: maraq، أمَر: ᵓamar، غمَر: ġamar، رَحْمة: raḥmah، غَلَب: ġalab، خَبَز: ḫabaz، خَلَل: ḫalal).

٣- يفخم المقطع المستعلي ولو مكسوراً بجوار مقطع مطبق (قِرْطاس: qerṭaas).

٤- لا يفخم المقطع المستعلي بنواة الكسرة أو الياء، (شِرْعة: Širᶜah، رِماح: rimaaḥ، باطِل: baaṭil، سَخِرَ: saḫira).

لا يُفخَّم المقطع المفتوح القصير قبل صوت مستعل من مجموعة الصوامت المستفلة من المجموعة الأولى (ت، ث، د، ذ، س، ز، ش، ج، ي)، (سخاء: saḫaaᵓ، دَخَل: daḫal، ترضى: tarḍaa ، تقوى: taqwaa) ثَقُل: ṯaqula، شَغَرَ: Šaġara، ذَخَرَ: ḏaḫara.

٢ - حراك التفخيم في العربية الوسطى غير النظامية:

أ- القراءات القرآنية:

يواجه الباحث في رصد حراك المقطعية المفخمة، بالقراءات القرآنية، مجموعة وفيرة من الشواهد، التي تُقْرأ مفخمة مرة، وغير مفخمة مرة أخرى، مما يُدلل على وجود حراك لا جمود في هذا المقام. ويُلاحظ أنه (حراك تركيبي) متصل بالتأدية السِّياقية، التي يظهر فيها المقطع المفخم نفسه، سواء من حيث الوجود أم من حيث العدم، ويمكن إدراج الشواهد هنا في فئتين، هما: حراكِ الحركات، وحراك الصوامت.

١- حراك الحركات: وهذا الحراك، يكون في اتجاهين متغايرين، إمّا بتقليل التفخيم، وإما بإشراب التفخيم، والقراءات تَتَرخّص في كلا الاتجاهين، على غير نسق الفصحى النظامية.

أ- تقليل التفخيم: وأكثر ما يُلْحظ هذا التقليل في مقطع (الراء)، ويُلْحظ فُرادى مع (اللام)، ومع صوامت الاستعلاء، وما يُشْبهها.

مقطع الراء: قياسه التفخيم مع الفتح والضم، وتقليل التفخيم فيه وارد من طريق شعبة، والكسائي وحمزة وورش وأبو عمرو والأعمش. وعن الكسائي "للعرب رأي في كسر الراء ما ليس لهم في غيره"(١).

- "رَأَى كَوْكَباً" (٧٦/٦ الأنعام) (raʾɛɛ) بالترقيق عن شعبة والكسائي(٢).
- "أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ" (١٩/٣٩ زمر). (nɛɛr) قراءة ورش(٣).
- "وَلاَ أَدْرَاكُم بِهِ" (١٦/١٠ يونس) (ʾadrɛɛkum) قراءة ورش(٤).
- "بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا" (٤١/١١ هود) (muǧrɛɛhaa) قراءة حفص(٥).
- "إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ " (٣٢/٧٧ مرسلات) (Šarɛr) قراءة ورش(٦).
- "الر" (١/١٠ يونس) (rɛɛ) قراءة ورش(٧).
- "حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ" (٧١/٦ أنعام) (ḥayrɛɛn) قراءة ورش(٨).
- "تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ" (٢٥/٧٥ القيامة) (faaqirɛh) قراءة ورش(٩).

مقطع اللام: وقياسه التفخيم متحركاً بالفتح أو الضم أو ساكناً، وتقليل التفخيم فيه وارد من طريق قالون: " الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ "(٣/٢ البقرة) (ṣɑlaa)، " إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ" (١١/٢٧ نمل) (đɑlam)، "حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ" (٥/٩٧ القدر) (mɑṭlaʿ)، قراءة قالون بالترقيق في كل ذلك، وورش بالتفخيم(١٠).

مقطع صامت مطبق أو مُسْتَعْلٍ: يطَّرد عند فقهاء العربية والقراءات أن سبعة الصوامت المستعلية تمنع الإمالة، "إذ كان حرف منها قبل الألف والألف تليه، وذلك قولك: قاعد، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف، وضامر، وظالم"(١١).

ومع ذلك فإن تقليل التفخيم غير خارج عن سنن العربية الوسطى في هذا المقام، حتى في القراءات القرآنية،

---

(١) أبو شامة الدمشقي: **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، ت. إبراهيم عطوة، البابي الحلبي، ١٩٨٢م، ص١٦٢.

(٢) مكي: **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ت. محيي الدين رمضان، مجمع دمشق، ١٩٧٤، ١/ ١٨٢.

(٣) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ١/ ٩٢.

(٤) **المصدر السابق**، ٢/ ٢١٠.

(٥) الدمياطي، **اتحاف**، ص١٢٥.

(٦) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ٢/ ١٠٥.

(٧) القاضي، عبد الفتاح القاضي: **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، بيروت، ١٩٨١، ص١٦٠.

(٨) ابن الباذش: **الإقناع في القراءات السبع**، ت. عبد الحميد قطامش، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ، ١/ ٣٣٢.

(٩) ابن الباذش، **الإقناع في القراءات السبع**،١/ ٣٢٨. وانظر أمثلة كثيرة عن ورش وأبي عمرو في باب الراءات عند ابن الباذش، **الإقناع**، ١/٣٢٤.

(١٠) انظر: ابن الباذش: **الإقناع**، ١/ ٣٣٧ (باب اللامات).

(١١) سيبويه، **الكتاب**، ٤/ ١٢٨، ابن الباذش، ١/ ٣١٧.

ومنه[١]:

- "القارعة" (١٠١/١ القرعة) (ʾalqɛɛriʿa) قراءة أبي عمرو بالإمالة.
- " طه" (٢٠/١ طه) (ṭɛɛhaa) قراءة ورش وابن مسعود بالإمالة.

مقطع الصوامت الشبيهة بالمستعلية: (أ، هـ، ع، ح، ك، م، ذ، ،، ب، و) وحق القياس في المقطع هنا، أن يَنْتحى، درجة من التفخيم، لا الترقيق، ولا الإمالة، ولكن تقليل التفخيم وارد من قراءة الكسائي وأبي عمرو وورش[٢].

- " وَمَن كَانَ فِي هَـٰذِهِ أَعْمَىٰ" (٧٢/١٧ الإسراء) (ʾaʿmɛɛ) قراءة أبي عمرو.
- " فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ" (١١/٤ نساء) (ʾemmeh) قراءة حمزة بإمالة صغرى.
- " ولَا أَدْنَى مِن ذَٰلِكَ" (٧/٥٨ مجادلة) (ʾadnɛɛ) قراءة حمزة بالإمالة.
- " حم " (١/٤٠ غافر) (ḥɛɛmiim) قراءة ورش بالتقليل.
- "يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنسَانُ مَا سَعَىٰ" (٣٥/٧٩ نازعات) (saʿɛɛ) قراءة الكسائي بالإمالة.

ب- إشراب التفخيم: يَنْتَظِم الحراك في هذا السياق، ثلاث الحركات المدِّية (الألف، والياء، والواو)، وهو حراك، مقيد بتكوينات مقطعة خاصة، ويُنْجَز مع الألف المدية أكثر مما هو مع الياء والواو المديتين؛ ولشدة وضوحه مع الألف نُعِتْ بـ (ألف التفخيم)، ورُسِمت شواهده في المصحف العثماني برمز الواو المدية على مراد التفخيم[٣].

الصَّلوةِ (٤٥/٢ البقرة)، والزَّكوةِ (٤٥/٢ البقرة)، والحيوة (٨٥/٢ البقرة)، والرِّبو (٢٧٥/٢ البقرة)، والغَدوة (٢٨/٢٨ كهف)، ومُشْكوة (٣٥/٢٤ نور)، والنَّجوة (٤١/٤٠ غافر)، ومَنوة (٥٣/ ٢٠النجم)، ومن طريق الحسن البصري قُرئ بإشراب التفخيم بعض الأحرف المفردة في فواتح السور(٣٥). (كهيعص) (١/١٩ مريم)، كاف، ها، يُا، عين، صاد (yəə) وقرِئ: (قاف) (١/٥٠ قاف) (qəəf).

وكان سيبويه يَعُدّ هذه الألف من الحروف المستحسنة في قراءة القرآن، والأشعار[٤]، وقد شُهِر بقراءة التفخيم هذه ورش، والأعمش، والحسن البصري. ولا خفاء أن مثل هذا التفخيم يظهر مقيداً بوقوع النبر على المقطع المديد المغلق من نمط (ص ح ح ص)(ṣɑlɘɘh).

أما **إشراب التفخيم** مع الياء والواو فهو يُشْرَحُ عند فقهاء العربية والقراءات ضمن مبحث (الإشمام) إشمام ضم في الواو، والكسر في الياء.

إشمام الكسر: ومما يتصل بظاهرة إشراب التفخيم بعامة مسألة (إشمام الكسر) أو "الكسرة المشوبة بضمة"، حيث تُنطق بتفخيم ثانوي جدا، تسمع فيه حركة صوتية، تجمع بين الضمة والكسرة، بالتوالي سريعا(y). بنحوه في الفعل المضعف المبني للمجهول، من طريق قراءة الأعمش، ويحي بن وثاب[٥].

---

(١) ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، ١/ ٥٦، ابن يعيش، **النشر في القراءات العشر**، ١٠/ ١٢٧، **شرح الرضي** ٣/ ٢٥٣.

(٢) ابن الباذش، **الإقناع**، ١/ ٣٢١، **شواذ الإمالة**.

(٣) ابن الباذش، **الإقناع**، ١/ ٣١٤، **شواذ الإمالة**، وانظر: الزين، عبد الفتاح الزين: **قضايا لغوية في ضوء الألسنية**، دار الكتاب، بيروت، ١٩٨٧، ص٤١.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ٤/ ٤٣٢.

(٥) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٤/ ٤٢٣، ابن جني: **المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها**، ت. علي النجدي وآخرين، لجنة إحياء التراث، القاهرة ١٩٦٩، ١/ ٣٤٥، **سر صناعة الإعراب**، ١/ ٥٨، ابن يعيش ١٠/ ٧٤، ابن الجزري ٢/ ٢٠٨.

﴿هَـذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾(١٢/٦٥ يوسف) (ryddat)، وفي مواضع أخرى من القرآن الكريم ﴿كُلَّ مَا رُدُّوَاْ إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ (٤/٩١ النساء)، ﴿وَلَوْ رُدُّواْ﴾(٦/٢٨ الأنعام).

وكذلك بفاء المبني للمجهول من الأجوف، فمن طريق الحسن البصري، وورش، والكسائي، والأعمش، ويحي بن يعمر قُرئ[١]:﴿وَغِيضَ الْمَاء﴾ (١١/٤٤ هود)(ġyyḍa)، و﴿سِيءَ بِهِمْ﴾ (١١/٧٧ هود) (syyʾa)، و﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ (٣٤/٥٤ سبأ)(ḥyyla)، و﴿ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ﴾ (٣٩/٦٩ زمر)(ğyyʾa)، و﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ﴾ (٣٩/٧١ زمر) (syyqa).

٢ – حراك الصوامت: على النقيض منه مع الحركات، فإن حراك الصوامت قد كان ظاهرة ضيقة جداً في القراءات القرآنية، فلم يُساعف طول المرانَة، ولا تدقيق النظر بشواهد مروية عن حراك التفخيم هنا سوى مع الصاد، والقاف.

مقطع الصاد: وهو يبدو في معاقبة مع سين مرققة وزاي مفخمة على وفق ما يقتضيه التجانس في البنية المعْنيـة[٢] نحو: "وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللّهِ حَدِيثاً" (٤/٨٧ نساء) قرأ حمزة والكسائي بإشمام الصاد زايا(azdaqʾ)، وفيما كان مثله من صاد ساكنة بعدها صوت مجهور ﴿اهدِنَـــــا الصِّرَاطَ﴾ (١/٦ فاتحة)، ﴿إِلاَّ مُكَاء وَتَصْدِيَةً﴾ (٨/٣٥ أنفال)، ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء﴾ (٢٨/٢٣ قصص). حيث تتحول الصاد إلى زاي عندما تتبعها دال، تبعاً للقاعدة الرمزية(ṡ←z/___d).

وإذْ ما جامعت السين صوتاً مستعلياً (غ، خ، ق، ط) فهي تتحول إلى الصاد تفخيماً لها، ومنه قراءة حفص والجمهور: "وَاللّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ" (٢/٢٤٥ البقرة)، والقياس بالسين، ضمن ما يُفسر بالمماثلة الرجعية الجزئية، على قاعدة(ṭ___/ṡ←s).

وفي الرسم العثماني روعيت هذه القاعدة في بعض المواضع: "أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ" (٥٢/٣٧ الطور)، و" لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ" (٨٨/٢ غاشية).

وفي مواضع أخرى من مجاورة السين والصاد لم يُراع سياق التفخيم، وتُركتْ السين على حالها في أصل القياس اللغوي:﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ﴾(٢/٢٤٧ البقرة).

وفي بعض القراءات رُوعي التفخيم نطقاً لا رسماً كتابياً[٣]: ﴿ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ﴾ (٣١/٢٠ لقمان)،﴿ يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ (٨/٦ أنفال)، "وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ" (١٣/٢ رعد).

مقطع القاف: يرد هذا المقطع في القراءات في معاقبة مع الكاف المهموسة فإذْ ما يَضْعُف التفخيم في القاف فهي تُسْمع كافاً بنحوه في قراءة ابن مسعود: " فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ" (٩٣/٩ ضحى) (takhar) [٤]، على قاعدة(t/k←q___)، وعكسه إذْ ما تُشْرَبُ الكاف تفخيماً فهي تسمع قافاً، بنحوه في قراءة ابن مسعود[٥] :" وَإِذَا السَّمَاء كُشِطَتْ" (٨١/١١ تكرير) (qoŠiṭat)، "كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً" (٦٧/٥ الإنسان) (qααfuur).

---

(١) انظر: ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**٢/ ٢٠٩، مكي: **الكشف** ١/ ٢٩٢،ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٠/ ٧٤.

(٢) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٤/ ٤٧٨، ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ٢/ ٢٥٠، الدمياطي، ص١٩٣، ابن يعيش، **شرح المفصل**. ١٠/ ٥٢، ابن الباذش، **الإقناع**، ٢/ ٨٠٩، مكي: **الكشف**، ٢/٢٩٢.

(٣) الزين، **قضايا لغوية في ضوء الألسنية**، ص٦٤.

(٤) ابن جني: **المحتسب**، ٢/ ١٦٨.

(٥) الفراء، يحي بن زياد: **معاني القرآن**، ت. النجار وآخرين، الهيئة المصرية، ٣/ ٢٧٤، وابن خالويه: **مختصر في شواذ القرآن**. ت. برجستراسر، دار الهجرة، ص١٧٥.

ب- لغات العرب

ربما لا يكون اعتباطاً الحكم، بأن المباحثة في لغات العرب بعامة، إنما نَشَأَتْ احتجاجاً للظاهرة القرآنية في تفريعاتها المختلفة، وكذلك هي الحال في مشكل التفخيم؛ إذْ قلما تنفرد قراءة، دون أن تُشْفَع بنظيرها من لغات العرب عند هذه القبيلة أو تلك.

وفي الصراع بين القُرّاء والنحاة حول مشروعية قراءة من عدمها، كانت المُحاجَّة بلغات العرب دليلاً في البرهنة على صحة المسألة؛ مع أن ذلك، من حيث التصور، مجرد دليل في البرهنة على الموجودية، لا على معيارية الاستعمال في المسألة، أو تحليلها، أو الحافز نحوها.

فمصفاة النظر اللغوي في بناء المجهول من (قال) تُجيز كسر الفاء وإشمامها وضمها. وبالكسر قراءة حفص والجمهور نحو: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ" (٢/١١ البقرة)، وعُزيت إلى لغة قريش وكنانة.

وبالإشمام قراءة الكسائي وحمزة، وعزيت إلى قيس وأسد وعقيل وبعض تميم.

وبإخلاص الضم- ولم يُقْرأ بها-، وعُزِيت إلى فقعس، وبني دبير، وبني ضبة وهذيل[١].

ولدى فقهاء العربية فلغة الكسر أفصح اللغات، وأجودها، ولغة الإشمام مشروعة جائزة، وأما لغة الضم فأقل اللغات، وأردؤها[٢].

وعلى ما يراه إبراهيم أنيس، ومشايعوه، وهم كثُر[٣]، فلغة الكسر تُعلّل فصاحتُها بعلة التحضُّر في (قريش) وجوارها، ولغة الإشمام مشروعة بعلة نصف التحضُّر، أو مجاورة الحضر في(قيس) وجوارها، ولغة الضم رديئة بعلة الإيغال في البَدْوَنَة في (ضَبَّة) وجوارها.

وفي حق الأمر، فإن التنوع النطقي في هذا المقام، إنما هو إمكانة مما تسمح به إمكانات السياق، أو التشكيل الصوتي الداخلي بين الأصوات المتجاورة، وذلك مما يقع في المستوى اللغوي الواحد نفسه، جراء مبدأ المماثلة بين صوامت مستعلية مفخمة، وحركات مناسبة للتفخيم. ولا يتوقف ذلك على وجود عامل غير لغوي خارجي، من تداخل لغات العرب بعضها في بعضها الآخر. فحيثما ارتضت جماعة لغوية التفخيم الهابط في(فاء المبني للمجهول من الأجوف) فهي تُؤثِر الحركة الأمامية الضيقة(i)، أو ارتضت الجماعة اللغوية التفخيم المتوسط فهي تُؤثِر (إشمام الكسر)، أو الحركة الأمامية الضيقة، وهي الكسرة المشوبة بضمة(y)، أو ارتضت الجماعة اللغوية التفخيم الأعلى، فهي تُؤثِر(إشمام الضم)، أو الحركة الخلفية الضيقة وهي الضمة المشوبة بكسرة(w): بنحوه في المبني للمجهول من قيل:(qwwla←qyyla←qiila).

وفي المظنون أن الرداءة في وصف لغة الضم عند علماء السلف، إنما تولدت من كونها لغة, بلا قراءة واردة فيها, على العكس من لغة الكسرة المشوبة بالضمة، فثمة قراءة فيها؛ ومعياريا فلغة الضم ونحسبها(إشمام الضم)، لاالضمة الخالصة كما يراها النحاة، هي الأقيس في هذا المقام، نظرا لكونها أقرب إلى النسق المعتاد في بناء المبني للمجهول من الصحيح وكذا من المضعف.

وعلى لغة(إشمام الضم) هذه، روي عن رؤبة[٤] قوله: حوك: ḥwwka ، وقوله: وبوع: bww^{c}a

---

(١) انظر: آل غنيم، صالحة راشد: **اللهجات في الكتاب لسيبويه**، طبع جامعة أم القرى، ١٩٨٥، ص١٦٥.

(٢) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٠/ ٧٤، ابن جني: **المحتسب**،١/ ٣٤٥.

(٣) انظر: أنيس، إبراهيم أنيس: **في اللهجات العربية**، الأنجلو، ١٩٧٣، ص٦٦، وحاشية رقم ٤٢.

(٤) النجار، محمد عبد العزيز: **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، الفجالة، القاهرة، ١٩٦٨، ٢/ ٥٥.

حُوكَـتْ علـى نيـرَيْنِ إذ تُحـاكُ تَختـبطُ الـشوكَ ولا تُـشاكُ
ليـتَ وهـلْ ينفـعُ شـيئا ليـتُ ليـتَ شـبابا بُـوعَ فاشـتريتُ

وبعيداً عن القراءات وصلتها المُشْتَهرة بلغات العرب، فتكاد لا تظهر المُثاقفة بلغات العرب إلاّ في حالات ضيقة جداً، وأبرزها في (تأصيل الألفاظ)، وفي تخريج (الإبدال أو المعاقبة) بين الصوامت، في غريب اللغة، أو دخيلها، أو المُستبشع المذموم منها.

وثمة مصطلحات لهجية خاصة قد أطلقت على فئة الإبدال اللغوي من المُستَبْشَع مثل (كَشْكَشَة، وعَنْعَنَة، وفَحْفَحَة، وتَلْتَلَة، وعَجْعجة).

ولم تتيسر باليد في هذا السياق مفخمات على غير نسقها في القراءات القرآنية، ولا على غير نسقها في الفصحى النظامية، فالتأثير يكون بإشراب غير المفخم صفة التفخيم عند اشتراكهما في تشكيل صوتي مفرد، ومنه:

١- إشراب التفخيم: وهو يلحظ في مقاطع: الصاد، والطاء، والقاف

مقطع الصاد: في لغة بني العنبر"[١]" "فالصاد تُبدل من السين جوازاً: إن وليها عَين، أو خاء، أو قاف، أو طاء، فتقول في: سَقْر، وسَغَب، وسَخَر، وسَطْح / صَقْر، وصَغَب، وصَخَّر وسطْح. ومن الزاي جوازاً في لغة: كَلْـب، وعُـذْرة وبني القَيْن، فيقولون في: سَقْر و رِجْس، وسُلْعوم/ زَقْرَ، ورِجْز، وزُلعوم.

ولقد نَعْلم أن صورة التثليث بنحوها في (سَقْر، وصَقْر، وزَقْر)، يَسْمُح بها نظـام المماثلـة أو التجـانس بـين الأصوات المتجاورة، خاصة في اللغة الانفعالية لدى الفرد الواحد نفسه؛ فالسين كثيراً ما تتحول إلى صاد قبل قـاف مهموسة (صقر) على قاعدة(s←ś/___q)) وإلى زاي قبل قاف مجهورة (زقر)(s←z/g___) .

وربما صار التثليث من أدب الفكاهة اللغوية هنا، وخاصة في تَناظُر الصاد والزاي مع السين، فَيُسْألُ أعرابـي أتقول (صَقْر أو سَقْر)؟ فَيُجيب (زَقْر)، ولقد يُصَحَّفُ الشعر كذلك جراء هذا التفاعل الصوتي، ومنه بيت المتنبي:

ويكادُ يَعْثُـرُ فـي سـباطة قَـصَّة رُسِلَتْ على شعر العروسِ المُسْبَلِ

فهو يجوز بالسين وبالصاد في (سباطة)، ومن جعله بالصاد فقد أدّاهُ إشراب التفخيم إلى التصحيف، وإنمـا هـو بالسين؛ لأنه من السَّبَط وهو مسترسل الشّعر، وفقاً للقاعدة(s←ś/___t).

مقطع الطاء: في لغة تميم[٢] تُشْرَب تاء المتكلم المرققة المهموسة صفة التفخيم فَتَتحول إلى طاء مفخمة مهموسة، إذا سبقت بصامت مطبق مفخم، فهم يقولون: فَحَصْطَ برجلك في فَحَصْتَ. وعلى هذه اللغة من إشراب التفخيم ورد بيت علقمة بن عبدة.

وفي كُلٍّ حـيٍّ قَـدْ خَـبَطَّ بنِعمـةٍ فَحُقَّ لِـشَأْسٍ مـن نَـداك ذَنـوب

مقطع القاف: يُعزى إلى قبيلة: كلب[٣] إشراب الكاف تفخيماً، مسبوقة بصامت شفوي من ذوي المخـارج الـضيقة الخاصة، وعليه رواية بيت امرئ القيس (وكُناتها : وقُناتها)[٤].

---

(١) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٤/ ٤٧٧، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ١٠/ ٧٤، ابن جني، **المحتسب١**/ ٣٤٥، ابراهيم أنيس، **في اللهجـات العربية**، ص١٨٢، آل غنيم، **اللهجات في الكتاب لسيبويه**، ص٢٤٢.

(٢) انظر: آل غنيم، **اللهجات في الكتاب لسيبويه**، ص٢٠٢.

(٣) الفراء: **معاني**، ٣/ ٢٤١، أنيس ص١٣١.

(٤) البغدادي، **خزانة الأدب**، ٣/ ١٥٧.

وقد أغتدي والطيرُ في وُقُناتها بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ

٢- تقليل التفخيم: باليد أمثلة محدودة على إضعاف التفخيم في لغات العرب، وهي محصورة، فيما وقع لنا في (مقطع القاف)، فَيُغرى إلى قبيلة: غنم من أسد، قولهم: النكاهة في النقاهة، وكُحّ في قُح، والركيك في الرقيق[١].

ومن شعر الرجز[٢] المُسْتظرف على تقليل صفة التفخيم في مقطع القاف

أوَّلُ ما سُمِعَ منها في السَّحَرْ تَذْكيرُها الأنثى وتأنيثُ الذَّكَرْ

والسَّوْأَةُ السَّوْأَةُ في ذِكر القَمَرْ

يريد أنها تَلْحنُ فَتُصَحِّف بتقليل التفخيم في كلمة (القَمَر) على ملفوظ (الكَمَر)، وهو وصف لصفة بدنية تخصُّ الذكر دون الأنثى، وذلك ما يُولّد الفكاهة.

وكذلك روي بالوجهين (قَرَبَتْ، وكَرَبت) ببيت الكميت

وما أُنتَ وَيْكَ ورَسْمُ الدِّيار وسِنّك قد كَرَبت تكْمُلُ

ج- لحن العامة:

مع استقرار دار الخلافة في بغداد، عَمّت صناعة الورق، وتَيَسَّرت أدوات الكتابة، وطرأ مُتَغَيَّر بعيد الغور على العربية بتحول المثاقفة اللغوية من مرحلة الشفافية إلى الكتابية، وبتقعيد القواعد على معيار مرحلة الشفاهية (فترة الاحتجاج)، إذْ جعل النظر اللغوي[٣] مُذْ ذاك يُعْطي مشروعية وقبولية لنماذج العربية الموافقة للمرحلة الأولى، على أنها (عربية فصحى ونظامية)، ويَتَحَفَّظُ ويَحْتَرِزُ من إعطاء مشروعية وقبولية للنماذج المعدولة عن تلك الجهة، على أنها (عربية مولدة أو ملحونة، أو غير نظامية)، وشاع مصطلح (لحن العامة) وصنفت فيه مؤلفات عديدة.

وغدت من وقتئذ حركة بطيئة، لكن مُتَصاعِدةٌ، ومُتّصِلَة الوقوع في رصد تَوَلُّدات العربية المُسْتَجِدَّة، حتى بلغت أوجها في القرن السادس الهجري، ففيه أوسع وأضخم مؤلفات في لحن العامة. واعتناء هذا المبحث هنا بتقديم نماذج معدولة عن جهتا النظامية، من تلك التي أُضعِفت فيها صفة التفخيم، وقد كانت وفيرة فَلَفَتَت إليها أنْظَار فُقهاء اللحن[٤]، مثل أبو بكر الزَّبيدي الأندلسي، وابن مكي الصِّقلي، وابن الجوزي البغدادي، وابن هشام اللخمي، وابن السِّيد البطليوسي، خاصة لدى سكنى المدن من عرب أهل المشرق، وكذا أهل المغرب، وهو مُؤَشِّر على اتجاه، لا يزالا متصاعداً، نحو ميل أهل الحضر إلى ترقيق الكلام، بدل تفخيمه، سيما وأنه لا ينعكس سلباً على المعنى.

مقطع الصاد: تقليل التفخيم في الصاد يُغَيّرها إلى السين، وذاك ما يُظهره الخط، وإن كُنَّا نحسبه صاداً نصف مفخمة، وليس سيناً مُرَقَّقَةً خالصة، ولكن غياب رسم في الكتابة (لنصف التفخيم) يُبْرز المخالفة في ملفوظ الصاد على هيئة السين[٥].

---

(١) القالي: **الأمالي، دار الآفاق**، بيروت، ٢/ ١٣٩

(٢) ابن قتيبة: **عيون الأخبار**، عيسي البابي الحلبي، القاهرة، ١/ ١٦٠

(٣) انظر: الأقطش، عبد الحميد: **طليعة التفكير اللغوي العربي إلى نهاية صدر الإسلام**، مجلة دراسات، جامعة ابن زهر، أغادير ٢٠٠٣، ص١٠

(٤) انظر الأمثلة عند البلوشي، سالم بن عبدالله: **التصحيح اللغوي في القرن السادس الهجري**، رسالة دكتوراه بإشرافنا، اليرموك، ٢٠٠٧، ص٣٨، وعند مطر، عبد العزيز مطر: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية**، الدار القومية للنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص١٥١، ص١٨٩.

(٥) انظر: القالي: **الأمالي**، ٢/١٥٥، البلوشي: ص٣٩، مطر: **لحن العامة**، ص٢٢٤.

ومنه في نطق عامة صقلية قولهم: خُرْس في خُرْص، وقلت ذلك سُراحاً في صُراحاً، وهذه فُرْسة في فُرْصة، وخَنُّوس لِوَلَد الخنزير في خَنُّوص، وفَقُّوس في فَقُّوص، وسِقِلية في صِقِلية، وفَقَّسَ البيض في فَقَّصَ وسَعْتر في صَعْتر.

ولدى عامة أهل بَغْداد قولهم: سِماخ الأُذن، في صماخها، وخَساسة للفقر في خَصاصة، وارتعدت فرائسه في فرائصه، ولدى عامة الأندلس: قَرْبوس السّرج في قَرْبوصه، وحُرْقوس لمن يُقارب الحظ، وحُرْقوص.

وثمة تقليل للصاد جهة الزاي المجهورة، وهو أضعف تمثيلاً، ومنه بضعة أمثلة لدى عامة الأندلس وصقلية، مثل قولهم: بَخَزَ عينه في بَخَصَها، وزَعْتر في صَعتر، ونَخّاز في نَخّاص.

مقطع الطاء: في اليد نماذج على وجود نمطين من حالات تقليل الطاء، فأما نمط، ونحسبه الأقدم، ففيه تَضْعف الطاء, فتتحول إلى نظير مجهور مرقق هو الدال، ومنه في عامية صقلية وبغداد[1] قولهم: رَجلٌ مُلِدّ في مُلطِ، ومَدّة الحرف في مطّه، وماله إلاّ هذا فَقَد في فقط، وجُخدب في جُخطب، وهذه ملحوظة تتفق مع ملحوظة سيبويه:" ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً".

وأما النمط الآخر، ونحسبه الأحدث، ففيه تَضْعُف الطاء، فتتحول إلى نظير مرقق مهموس، هو التاء، على ما هي عليه الحال بيومنا، الذي به نحيا، لدى عرب المشرق بعامة، ولم يعُد النمط الأول متعايشاً مع الثاني.وباليد منه بضعة نماذج في عامية المغاربة وكذا المشارقة، مثل قولهم: الأقتار في الأقطار لنواحي البلاد، وطعنه فألقاه على **أحد قُتْرَيه في قُطْرَيه، ورجل تَبِن في طَبن للحاذق، وقولهم: ما استَتَبع في استَطيع، ومِنْتَقة في مِنْطقة.**

مقطع الضاد: نعلم أن الضاد عصيّة الملفوظ على العجم، وحتى على أكثر العرب، فقد كانت في عصر التقعيد، وما زالت مشكلاً مُتَشَعِّب التغيُّر، فهي قديماً بلا نظير مطبق، ثم غدت لدى عامة الأندلس وبغداد، بنظير مطبق هو الدال, مثل قولهم: غدروف في غضروف، وأحياناً بنظير رخو مطابق لها في التفخيم؛ لكنه أيْسر على اللسان نطقاً وهو الظاء، وغلب ذلك بلسان أهل صقلية قديماً "حتى لا تكاد ترى أحداً ينطق بضاد، ولا يميزها من ظاء، وإنما يُوقع كلَّ واحدة منهما موقعها، ويخرجها مخرجها الحاذقُ الثاقب إذا كتب أو قرأ القرآنَ لا غير"[2]

ومثل هذا التطور سائد حالياً في عرب المشرق عموماً، باستثناء سكنى المدن، فهم يستبدلون بها الدال.

مقطع الظاء: تدخل الظاء في معاقبة ثلاثية مع الأصوات بين الأسنانية، وأكثر حراكها أن تُشْرِب صفة التفخيم منها إلى غيرها ومنه قولهم: مِسْكٍ أُظْفَر في أُذْفَر، وامرأة تَخَظّى في تَخَذّى، والوقيظة في الوقيذة، وظِراع في ذِراع، وتقليلها إلى الذال نادر، ومنه ما وقع لدينا من قول عامة صقلية: شَذّ الفرس في شَظّ، وورد تقليلها إلى ثاء في قولهم: ثُلْم في ظلم، وعند ابن يعيش ذلك لغة مسترذلة، ومبنية على نطق أقلية خالطت العجم[3].

مقطع القاف: كثيرة هي النماذج على تحول القاف إلى كاف، جراء تقليل التفخيم فيها، ومنه في لحن العامة: عربي كُحّ في قُح، وكُفّ في قُفّ ليابس الصخر، والأكْهَب في الأقْهب
للون الغُبرة، ونكيب في نقيب للعريف، وتُرْكُوة في تُرْقُوة، ومِنْتَكة في منطقة[4].

---

(١) انظر حاشية ٥٢.

(٢) ابن جنى: **سر الصناعة**، ١/٢٣٣، مطر: **لحن العامة**، ص ٢٢٣.

(٣) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ١٠/ ١٢٨لفظ.

(٤) انظر حاشية ٥٧.

د- في العربية الحديثة غير النظامية:

الموقف اللغوي الاجتماعي من التفخيم، في عربية غير اللغويين الحديثة، يمثل امتداداً للتوليد اللغوي الذي نشأ بنشوء العربية الوسطى، في كلا مَظْهرَيْه، وهما: تقليل التفخيم في الأصوات المفخمة ذاتها، وإشراب غير المفخم تفخيماً بمجاورة المفخم.

تقليل التفخيم: يمكن التدليل بسهولة على هذا الاتجاه من مراقبة ملفوظ الكلام نفسه، فشدّة التفخيم، وكذا درجته، وأيضاً تَزْمينَهُ، كُلّ ذلك لا يَقْرَع الأذن السمعية على سَمْت واحد في ملفوظ كُفاة المتعلمين من فقهاء ولغويين، مُقايسة بملفوظ غيرهم من أواسط المثقفين، أو عامة الناس، وخاصة لدى فئة النساء، فالفتحة المفخمة في مقطع الصاد في (صَبْر: ṣαbr) يقع عليها تضييق وتقليل، لكن لا إلى درجة فتحة مرققة خالصة، (a)، بل حالة فوق الترقيق ودون التفخيم التام, بحركة (α)، ولإظهار مثل هذه الحالة يُستبدل برمز الصاد سيناً، على أنها أقرب تمثيلاً للملفوظ، إذ ليس بنظام الأبجدية العربية رمز لصامت نصف مفخم، ولا إلى حركة نصف مفخمة.

وكان فقهاء العربية القدامى يشرحون حِراك التفخيم هنا، ضمن مقولة الإبدال أو المعاقبة. والمصنفات حول ذلك وفيرة، عند ابن السكيت وأبي الطيب اللغوي، والقالي، وأضرابهم.

وقد سلفت بمطاوي التكلم عن العربية الوسطى غير النظامية نماذج كثيرة وفيرة عن تقليل المفخمات، والميل بها نحو الترقيق، وهي الحال نفسها في العربية الحديثة.

وبالوسع القول أن صوامت الإطباق، قد غدت بأجمعها تُلْفظ نصف مفخمة تقريباً، مع ترك تقدير الكَمّ الدقيق هنا للبرهنة المخبرية هكذا في (صَفّ تلفظ: sαff، وضَنّ تلفظ: dαnn، وظَنّ تلفظ: zαnn) فأربعة المفردات هذه لم تَعُد تُشافَهُ بالتفخيم المُغَلَّظ،(ص،ض،ظ.) المعهود في الفصحى النظامية لدى أغلب المثقفين غير المختصين بإقليم الأردن حالياً، خاصة لدى سكّنى المدن، فهي تشافه بما يقاربها من(س، د، ز) .

وكذلك لم يبق أَثَرُ الاطباق قويا على صوامت الجوار ، سواء مع صوامت مُقَدّم الفم أم مع صوامت مُؤَخَّره ,نحو: (بَصَرْ:basαr، وحَضَر ḥadαr، ومَطَر: matαr، ونَظَر: nazαr)، فالمقاطع السابقة على صوامت التفخيم (الباء والخاء والميم والنون)، في الكلمات الآنفة، تُسمع مُرَقَّقة إلاّ من تفخيم ثانوي بسيط.

أما عن صوامت الاستعلاء غير المطبقة، فهي باستثناء القاف, تكاد تخلو من صفة التفخيم في ذات بنيتها نفسها، بله في جوارها، فكل ذلك يُسْمع مُرَقَّقاً، عند غير المختصين من أُناس الأردن، ولدى طبقة النساء خاصة، بنحوه في :(خَدَم: ẖadam، وخامِس: ẖaamis، وغَنَم: ġanam، وغالي: ġaalii، ورَسَم: rasam، رابح: raabiḥ)، فصوامت الاستعلاء هنا تسمع مرققة، وجوارها كذلك يسمع مُرَقّقاً، ومثل هذا الترقيق يسري بالضرورة على الصوامت الشبيهة بالمستعلية، بنحوه في(أَمْوَال: amwaal<، مَوَالِي: mawaalii، هَذَر: haḏar، فَرْوَة: farwah، فَرَس: faras، عامل(ᶜaamil)، اللهم عند البدو، ومجاوريهم من سكنى الأرياف؛ فهؤلاء باقون على إرث موافق للتفخيم.

قيمة التفخيم صرفياً ودلالياً

في حاقّ الأمر فإن التفخيم لا ينعكس إيجاباً، ولا سلباً على صرفيات الكلمة العربية، وسيان وقع التفخيم قَصْدِيًّا أم عفوياً، فهو غير ذي أثَر في نمو الثروة المعجمية العربية. وكذلك لا تتغير بوجوده مقطعية المقاطع، ولا هُوِيَّة التصنيف الصرفي، بأيما كلمة مفردة بنفسها. وقيمته الشكلانية محصورة في إعادة المَوْسَقَة الداخلية للكلمات، حَسْبُ.

أما من الناحية الدلالية، فالتفخيم ذو مظهرين مُتَعاندين، فهو بأحدهما مُعْطَى صفريُّ القيمة الدلالية، وهو بالآخر مُعْطَى وظَيفيُّ الدلالة، والاعتناء في البحث برُمَّته، مركوز في التفخيم صفري الدلالة.

التفخيم الصفري: إذْ هو ضرب من التوليد اللغوي السالب، الذي لا يُولِّد معنى مختلفاً في الكلمة بتفخيمها؛ فلم تتحصل باليد قط، ثنائيات معجمية عربية الأُرومة قد أكسبها تفخيمها معنى مغايراً لترقيقها. والتطبيقات بمطاوي البحث مُصادقة على ذلك. والتفخيم في هذا السياق لا يعدو كونه أمارة كاشفة عن سلوك اجتماعي لغوي، لدى هذه أو تلك من طبقات المجتمع، أو عن خصائص لهجية فارقة بإحدى قبائله.

التفخيم الوظيفي: وحُيُوزه في الاستعمال مقيدة لا مطلقة، وإنما يُلحظ في فئة الكلم، التي تتشكل بنيوياً، وبها صامت أو أكثر من صوامت الإطباق، فهذه يلزمها التفخيم معنى ومبنى، بصفة جبرية، وإلاّ التبست بنظائرها المرققة (صفّ: سَفّ، وضَلال: دَلال، وطين: تين، ظَلَّ: ذَلَّ أو زلّ)، والفنانون حالياً، ومنهم المسرحيون خاصة، يتكئون على حالات التناظر بين التفخيم والترقيق في خلق عنصر الفكاهة، وأدب الإضحاك، وكان الجاحظ قد اعتنى بهذا الصنيع كثيراً، في تكلمه عن اللحن لدى طبقات مجتمع البصرة[1].

وفضلاً عن التفخيم الوظيفي بالكلم المطبق، فثمة حالات نادرة أخرى، يمكن أن يُلْمَح فيها مثل هذا الاتجاه، مثلما هو في التداخل بين مستويين لغويين مختلفين، الأعجمي مع العربي، والفصيح مع العامي، ولكن نظام الأبجدية العربية، لا يعكس الفرق هنا، وهو يرسم ثنائيات الصوت برمز واحد، ويترك التمييز للسماع وللمقام، ومنه:

- (واللَّهِ): بتفخيم اللام وكسر الهاء للفظ الجلالة وبترقيقهما صفة للعابث اللاهي.
- (عَمِّي): بتفخيم العين شبه جملة (على أُمِّيّ)، وبترقيقها مركب إضافة لشقيق الأب.
- (خالي): بتفخيم الخاء صفة للفراغ، وبترقيقها مركب إضافة، اسم لشقيق الأم.
- (أَبْلَه): بتفخيم اللام في اللهجة المصرية، هي المُدَرِّسَة أو الأخت الكبرى وبالترقيق بمعنى الأحمق أو الأخرق.
- (باش): بتفخيم الباء لقب تركي للقائد، وبالترقيق من بشاشة الوجه.

خاتمة

وجازة البحث: بآية ما سلف من المباحثة في ظاهرة التفخيم، على تَشَعُّب جزئياتها، يتأكد أن التفخيم مجرد مَوْسَقة داخلية تَسْمح بها إمكانيات النسق، لدى تَوْليف الكلمات، بأيما مستوى لغوي كان، وهو لا يحمل قيمة توليدية: صرفية أو دلالية إلاّ نادراً، عند تداخل فصيح مع عامي، وعجمي مع عربي، وقواعده تَتَّسِم بالمرونة والتَرَخُّص في

(١) انظر: الأقطش، عبدالحميد: **اللحن على ألسنة العجم القدامى**، أبحاث اليرموك، ١٩٩٨م، عدد ١، ص٧٧، وانظر: حاشية ٥٠.

الممارسة ما بين عربية نظامية وغير نظامية، والاختيار في غير النظامية مُتَصاعِد نحو تقليل التفخيم، أو العزوف عنه، مع ميل البَدْوَنة إلى التفخيم، والحَضْرَنة إلى الترقيق.

وكذا ينتهي ما تَيسّر في الموضوع، وفيه بعض الاحتمال الممكن، لا على أنه فصل الخطاب.